Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 22 | Issue 2 Article 11

2021

Islamic Digital Finance and Its Role in Promoting Financial Inclusion

Maha Khalil Shehadeh
2016270013@ses.yu.edu.jo

Amer Yousef Al-Atoum
AmerAl-Atoum@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

Shehadeh, Maha Khalil and Al-Atoum, Amer Yousef (2021) "Islamic Digital Finance and Its Role in Promoting Financial Inclusion," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 22: Iss. 2, Article 11.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 22 العدد 2، 2021، ص ص 825- 849

التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي

مها خليل شحاده * وعامر يوسف العتوم**

تاريخ الاستلام 2020/5/11 تاريخ القبول 2020/7/27

ملخص

يسعى هذا البحث إلى المساهمة في بيان مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتمويل الإسلامي الرقمي وبيان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة. ويسعى البحث أيضا إلى إبراز أهمية كل من التمويل الرقمي والشمول المالي للاقتصاد. ويستخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي، الذي يجمع البيانات، ثم يحللها ويقيمها في إطار علاقتها بموضوع الدراسة. وقد خلص البحث إلى أن للتمويل الإسلامي الرقمي أهمية في تعزيز الشمول المالي، عبر تقديمه للخدمات المالية الرقمية وتعزيز الوصول للأفراد المستبعدين وتمكينهم من استخدام هذه الخدمات، وإلى أن التنمية الاقتصادية رحلة طويلة، لكن التمويل الرقمي والشمول المالي يمثلان حافزا لتحقيقها، عبر اهتمامهم بالفئات المستبعدة مثل المرأة والفقراء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.

كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات للمؤسسات المالية الإسلامية أهمها أن تبتكر منتجات تمويلية إسلامية وخدمات مالية تراعي قدرات كافة شرائح المجتمع، على أن تكون مناسبة من حيث التكلفة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي الرقمي، التنمية المستدامة، الشمول المالي الرقمي، الخدمات المالية الرقمية، Fintech.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2021.

* طالبة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن. Email: 2016270013@ses.yu.edu.jo

* أستاذ في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

Published by Arab Journals Platform, 2021

Islamic Digital Finance and Its Role in Promoting Financial Inclusion

Maha Khalil Shehadeh, *PhD student, College of Sharia and Islamic Studies - Yarmouk University - Jordan.*

Amer Yousef Al-Atoum, *Prof., College of Sharia and Islamic Studies - Yarmouk University - Jordan.*

Abstract

The current paper contributes to clarifying the concept of Islamic digital finance and its role in promoting financial inclusion. This is implemented by studying concepts related to digital Islamic finance and financing and explaining the importance of financial inclusion in achieving sustainable development. It's also implemented by highlighting the importance of both digital finance and financial inclusion for the economy, using the descriptive analytical approach. The current paper concludes that digital Islamic finance is important in enhancing financial inclusion by providing digital financial services and enhancing access to excluded individuals and enabling them to use these services. It also concludes that economic development is a long journey, but digital financing and financial inclusion are certainly a catalyst to achieve them, in that they care for excluded groups such as women, the poor, youth, and small and medium-sized enterprises.

The study also came out with a number of recommendations for Islamic financial institutions, the most important of which is to innovate Islamic financing products and financial services that take into account the capabilities of all segments of society, provided that they are appropriate in terms of cost.

Keywords: Islamic digital finance, sustainable development, digital financial inclusion, digital financial services, Fintech.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين، وبعد

نال موضوع الشمول المالي في السنوات الأخيرة اهتماماً عالمياً متزايداً وخاصة بعد أحداث الأزمة المالية العالمية 2008، وكشفها الستار عن خلل هيكلي في النظامين المالي والمصرفي العالميين. فهو واحد من أهم القضايا والتحديات الاجتماعية والاقتصادية على جدول أعمال المؤسسات الدولية، الموجهة نحو التنمية وصانعي السياسات والحكومات والبنوك المركزية

والمؤسسات المالية الأخرى. وهكذا، أصبح الشمول المالي ركيزة أساسية وأولوية لسياسة التنمية في معظم البلدان حول العالم؛ إذ يدرك أصحاب القرار بأن النظام المالي الشامل أمر بالغ الأهمية في الحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. فالنظم المالية الشاملة تمكن الفقراء عبر تعزيز إمكانية وصولهم إلى الخدمات المالية وهذا عبر ابتكارات التكنولوجيا المالية والتي أحدثت ثورة في القطاع المالي من خلال التمويل الرقمي والشمول المالي الرقمي والذي مكن المؤسسات المالية ومنها الإسلامية من تقديم خدمات مالية رقمية، مما يشجع الملايين من الأشخاص على استخدام المزيد من الخدمات الرقمية، قليلة التكلفة وسهلة التناول، بدلاً من المعاملات القائمة على النقد.

والشمول المالي، في إطاره العام، موضوع تناولته دراسات عديدة، أجرت بعضها جهات رسمية ومؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد العربي، وأجرى بعضها الآخر أكاديميون مثل عبد الحميد غربي وصورية شنبي بالاشتراك مع السعيد بن الخضر. وهناك بعض البحوث الأجنبية والتي درست أثر التمويل الرقمي في الشمول المالي بشكل عام ومنها دراسة: (perma, 2020; Pawar, 2020; Subrana, 2020; Ahmad, 2019; ozile, 2018)، وتوصلت بأن هناك تأثير إيجابي للتمويل الرقمي في الشمول المالي, انطلاقاً من افتراض بأن مجموعة كبيرة من الأفراد المستبعدين يمتلكون هواتف محمولة، وأن يتم توفير الخدمات المالية عبرها لتحسين الوصول إلى التمويل للسكان المستبعدين. لكن أيا من تلك الدراسات لم تبحث في التمويل الإسلامي الرقمي وأثره في الشمول المالي، إلا ما كان من رامي عبيد (2019) إذ بحث في أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي بشكل عام. وكان من المقرر أن يعقد مؤتمران حول التمويل الإسلامي الرقمي باعتباره موضوعاً مستجداً، وبالتحديد، مؤتمر الشارقة الدولي الثالث في الاقتصاد الإسلامي بعنوان: التمويل الإسلامي الرقمي – الواقع واستشراف المستقبل، والمؤتمر العلمي الدولي الأول: بيئة الأعمال في ظل الاقتصاد الرقمي وعلم البيانات 2020 في الأردن، لكن ظهور وباء كورونا حال دون عقدهما، فتأجلا إلى إشعار أخر.

إزاء ذلك، يسعى البحث الحالي إلى تحديد **الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي.** فللصيرفة الرقمية عدة منافع لمستخدميها ولمقدميها، وكذلك للحكومة والاقتصاد, وعلى الرغم من هذه الفوائد إلا أنها لم تتغلغل بشكل كاف لشرائح كبيرة من السكان. فهناك 1.7 مليار شخص حول العالم ما زالوا مستبعدين من الخدمات المالية والمصرفية، ومعظمهم يعيش في البلدان النامية, الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة بين تواجد التمويل وسهولة الوصول إليه. وسوف يستعرض البحث مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة في الشمول المالي والتمويل الإسلامي الرقمي،

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 11

وبيان أهمية ودور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة, فضلا عن إبراز أهمية كل من التمويل الرقمي والشمول المالي للاقتصاد.... والله الموفق.

المحور الأول: التمويل الإسلامي الرقمي

إن الانتشار الواسع للشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech)، والتحولات الرقمية التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية مؤخراً هيأ المجال لبروز مفاهيم حديثة كالتمويل الإسلامي الرقمي. وفيما يلي توضيح لمفهوم التمويل الرقمي عموماً والتمويل الإسلامي الرقمي وفوائده وأهميته الاقتصادية.

أولاً- مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي

في عصر التحول الرقمي والذي يعاصره الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المالية, برز التمويل الإسلامي الرقمي، كأسلوب تمويلي جديد يُعنى بتقديم الخدمات المالية الرقمية، وهو من المفاهيم الحديثة نسبياً، ويشير عموماً إلى "خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو بطاقات مرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق به يُعرف باسم "موفرو التكنولوجيا المالية""[(1)].

وبحسب Manyika, et al.[(2)] فهي خدمات مالية يتم تقديمها عبر البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك المحمول والإنترنت، مع انخفاض استخدام النقد وفروع البنوك التقليدية حيث تعمل الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر أو البطاقات المستخدمة عبر أجهزة نقاط البيع (POS) على توصيل الأفراد والشركات بالبنية التحتية الرقمية للمدفوعات الرقمية، مما يتيح إجراء معاملات سلسة عبر جميع الأطراف[(3)]. ودون الحاجة لزيارة فروع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مزودي الخدمات المالية. ووفقًا لـ Gomber et al.[(4)] فهو يشمل حجمًا كبيرًا من المنتجات المالية الجديدة، والشركات المالية، والبرامج ذات الصلة بالتمويل، وأشكال جديدة من التواصل والتفاعل مع العملاء، يتم تسليمها من خلال شركات التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات المالية المبتكرة.

وبحسب تقرير الإسكوا[(5)] فإن الخدمات المالية الرقمية هي "مجموعة واسعة من الخدمات المالية كالمدفوعات والائتمان والمدخرات والتحويلات والتأمين التي يتم إجراؤها من خلال القنوات الرقمية". وفي هذا السياق، فالقنوات الرقمية هي شبكة الإنترنت والهواتف النقالة وأجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع والرقائق والبطاقات الممكنة إلكترونياُ، والأجهزة البيومترية، والأجهزة اللوحية وأي نظام رقمي آخر.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11 4

وبالنسبة للتمويل الإسلامي الرقمي أو المصرفية الرقمية، كنمط تمويلي مستجد، فهو لا يختلف عن المفاهيم آنفة الذكر إلا في خصوصيته وضوابطه الشرعية الخاصة بالمعاملات المالية التي يتميز بها عن نظيره التقليدي. وقد تنافست المصارف الإسلامية على تبنى هذا النمط المستحدث لما له من مزايا للمصرف وللعملاء. ولأن المصارف الإسلامية تعمل في نفس بيئة المصارف التقليدية ومع نظائرها الإسلامية وتقاسمها سوق عمل واحدة, فهي لا تستطيع أن تتخلف عن التطورات الجارية في الساحة المصرفية العالمية وخاصة مع العولمة المالية, لما لذلك من نتائج سلبية عليها قد تفقدها ميزتها التنافسية وبالتالي تخرجها من السوق المصرفي. ولهذا نراها اليوم قد أبحرت في ميناء التحول الرقمي عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة, فقد أصبحت مواكبة التطورات وأخر الابتكارات حاجة ملحة لصناعة التمويل الإسلامي. ولا شك بأنه ليس هناك ما يمنع من مواكبة أخر المستجدات وتبني التقنيات الحديثة في العمل المصرفي التي تقودها نحو التحول الرقمي, فالاقتصاد الإسلامي يتسم بأنه صالح لكل زمان ومكان وهذا بشرط عدم مخالفة أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن **"التمويل الإسلامي الرقمي"** هو عملية استحداث وابتكار الخدمات المالية التقليدية عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية من خلال القنوات الرقمية وبما لا يخالف أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

شرح التعريف:

- **توظيف أحدث التقنيات الرقمية الحديثة**: وهي التقنيات المستحدثة التي أدت إلى ثورة في القطاع المالي **والمصرفي** ومنها: الأجهزة الذكية واللوحية، والإنترنت، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وتقنية القياسات الحيوية، والبيانات الضخمة، وتقنية البلوك تشيين.
- **كافة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية**: وتشمل الاستثمار الرقمي والمدفوعات الرقمية والتأمين الرقمي والمشورة المالية الرقمية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التي تتراوح من عمل الودائع والتحويلات ودفع الفواتير إلى فتح حسابات التوفير، وغيرها من المنتجات المالية.
- **من خلال القنوات الرقمية**: وتشمل الإنترنت المصرفي وتطبيق الهاتف المصرفي، وأجهزة الصراف **الآلي**، وأجهزة نقاط البيع، والبطاقات الممكّنة إلكترونيًا والأجهزة اللوحية والفروع الرقمية، وغيرها من القنوات المبتكرة.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 11

ثانياً- فوائد التمويل الرقمي

للتمويل الرقمي العديد من الفوائد، ومنها:

- يتيح خدمات منخفضة التكلفة وسريعة الاستجابة للأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك، فالاعتماد على التكنولوجيا المالية والبنية التحتية الجيدة، لديها إمكانات كبيرة لخفض تكاليف استلام المدفوعات والوصول إلى الأسر المستبعدة ماليا، خاصة في المناطق النائية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. ولهذا فإن التمويل الرقمي يؤدي إلى مزيد من الشمول المالي[6].
- يساعد المصارف الإسلامية على خفض التكاليف التشغيلية عن طريق الحد من طوابير الانتظار في القاعات المصرفية، والحد من الأوراق اليدوية والتوثيق والحفاظ على عدد أقل من الفروع المصرفية ويساهم في القيام بأعمال أكثر كفاءة وتقديم خدمات جديدة، مثل التحويلات والمدفوعات للمبالغ الصغيرة، التي تكون مستحيلة عادة مع الخدمات المصرفية التقليدية. ونظرًا لزيادة عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الحسابات وتحويل مدخراتهم من الآليات غير الرسمية، يمكن أن يتدفق ما يصل إلى 4.2 تريليون دولار من الودائع الجديدة إلى النظام المالي والتي يمكن الاستفادة منها[7].
- يساعد المؤسسات المالية الإسلامية على تسويق منتجاتها وخدماتها وصولاً إلى السوق العالمية.
- يمكّن الدفع الرقمي الأعمال التجارية والشركات من مراقبة سجلات المبيعات الإلكترونية، وتحسين التدفق النقدي، ومراقبة الإنتاجية. وكذلك تمكّن تطبيقات الهواتف الذكية الشركات الصغيرة من تتبع بيانات مبيعاتها وتقييمها، ومعالجة المدفوعات الرقمية التي تؤدي في النهاية إلى كفاءتها وفعاليتها[8].
- يوفر منصة أكثر ملاءمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك مدفوعات الكهرباء والمياه والقيام بتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء. وهذا بشرط أن تكون منصات التمويل الرقمية سهلة الاستخدام، ومن الممكن لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية المساعدة في إخبار وإقناع أقرانهم في القطاعين الرسمي وغير الرسمي (الريفي) للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية مما يؤدي إلى أن يستخدم عدد أكبر من الأفراد التمويل الرقمي فيتحقق شمول مالي أكبر[9].
- يوفر سيطرة أكبر على التمويل الشخصي للعملاء، واتخاذ القرارات المالية السريعة، والقدرة على صنع واستلام المدفوعات[10] فضلاً عن إدارة المخاطر المالية عبر تسهيل جمع الأموال في أوقات الحاجة من الأهل والأصدقاء في حالات الطوارئ والصدمات غير المتوقعة مثل

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11 6

المرض أو فقدان الوظائف. ففي كينيا، توصل باحثون إلى انه عند انخفاض غير متوقع في الدخل، لم يقلص مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الإنفاق على أسرهم[11]، وهذا ما ظهر في أزمة كورونا الحالية فقد ساعد التمويل الرقمي على إتمام كافة المعاملات والتحويلات بين الدول مع أنه كان لا يسمح بالخروج من المنزل، كما أوصت منظمة الصحة العالمية والدول رعاياها أن ينتبهوا إلى خطر العدوى عن طريق الأموال النقدية وهنا أثبتت الخدمات المالية الرقمية جدواها في وقت الأزمات.

وقد استفاد من التمويل الرقمي كل من المؤسسات المالية (المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر) والشركات غير المالية (شركات الأجهزة المحمولة ومشغلي الشبكات) ومزودو الطرف الثالث (مديري شبكة الوكيل، ومجمعي المدفوعات) ولذا، فمن المتوقع أن يحسن التمويل الرقمي رفاهية الأفراد والشركات. ومع ذلك، فبحسب ozile[12] فإن الفوائد المتوقعة من التمويل الرقمي لا يمكن تحقيقيها بالكامل إلا إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية طفيفة أو تكاد تكون معدومة. وأن يكون المستخدمون مطلعين جيداً ومحميين بشكل جيد، وأن يكونوا واثقين من وجود نظام رقمي يعمل بشكل جيد.

ثالثاً- أهمية وآثار التمويل الرقمي

وفقًا لـ Ozili[13]، فإن للتمويل الرقمي وحلول Fintech العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد ومنها:

- زيادة النمو الاقتصادي من خلال إتاحة الوصول إلى مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المالية للأفراد والشركات؛ وهذا الوصول المعزز إلى التمويل، قد يؤدي إلى الحد من الاقتصاد غير الرسمي أو ما يسمى بالاقتصاد الموازي، وبالتالي، تعزيز الإيرادات الضريبية حيث لا تقوم الشركات بتسجيل نفسها أو دفع الضرائب أو الامتثال لأي نوع من اللوائح الحكومية. فهو يعزز تحصيل الضرائب السنوية بنحو 40 مليار دولار. وهناك تأثيرات إيجابية أخرى تتعلق بتكوين نماذج الأعمال الجديدة، مثل التجارة الإلكترونية وزيادة الوساطة المالية.
- قدرة الخدمات المالية الرقمية، كما يكشف بحث أجراه "معهد ماكينزي العالمي"، على زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلدان النامية والناشئة بمقدار 3.7 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025 من خلال توفير الوصول المريح إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (والتسهيلات الائتمانية) للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة، والتي يمكن أن تعزز إجمالي الإنفاق وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- تخفيض إنفاق الحكومات عن طريق تحسين تحصيل الضرائب وتحسين استهداف الإعانات وخلق مكاسب في الكفاءة[14]. إذ تحد المدفوعات الرقمية من أوجه القصور في تدفقات المدفوعات الحالية من خلال القضاء على التسرب. ففي الهند وبحسب البنك الدولي، انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47 % عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقة ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من سدادها نقداً. مما يمكن الحكومة في الاقتصادات الناشئة، من توفير ما لا يقل عن 110 مليار دولار سنويًا.
- الحد بشكل كبير من تداول الأموال المزورة والمغشوشة لأن التمويل الرقمي يعتمد على نطاق واسع على الخدمات الرقمية ويوفر أجهزة مراقبة أفضل لمنظمي النظام النقدي.

المحور الثاني: الشمول المالي

للشمول المالي أهمية كبيرة في المجتمع تنبع من الوعود التي يحملها الشمول المالي بحسب البنك الدولي باعتباره أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، كان من الضروري بيان مفهوم الشمول المالي وتسليط الضوء على أهميته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمحاور الأساسية لتعزيزه.

أولاً- مفهوم الشمول المالي

يعد تطور القطاع المالي أمرًا بالغ الأهمية لصحة البلد الاقتصادية، ومع ذلك، فإن الأفراد والشركات في الاقتصادات الناشئة ليس لديهم نفس الوصول إلى الخدمات المالية التي يتمتع بها نظراؤهم في الاقتصادات المتقدمة. فحوالي 45 % من السكان البالغين في العالم النامي ليس لديهم حساب في بنك أو مؤسسة مالية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن 200 مليون من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أو نصف جميع هذه الشركات في الاقتصادات الناشئة، يعوزها الوصول الكافي إلى الائتمان الذي تحتاجه لتزدهر[15]، وهذا يعني أن هناك أناسا مستبعدين من النظام المالي. والاستبعاد هو عكس الشمول المالي ويشير إلى عدم قدرة بعض فئات المجتمع إلى الوصول إلى خدمات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة وآمنة من مزودي الخدمات الرئيسيين. ولهذا يصبح الاستبعاد المالي مصدر قلق في المجتمع عندما ينطبق على المستهلكين ذوي الدخل المنخفض[16].

ويشير مفهوم الشمول المالي وبحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي، إلى "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع

المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[17].

وتعرفه مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) بأنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[18]. أما المجوعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (GGAP) فعرفته بأنه "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيدا"[19].

وبناء على تلك التعاريف يمكن القول أن الشمول المالي عبارة عن استراتيجية تهدف إلى زيادة عدد الأشخاص في المجتمع الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو تقليص عدد الأشخاص المستبعدين من الخدمات المالية الأساسية. وهذا يتطلب نظامًا ماليًا يخدم أكبر عدد ممكن من الأشخاص في بلد ما، من خلال ربط الأفراد في المجتمع بالخدمات المالية والمصرفية والاستفادة من المزايا المصاحبة لها.

ثانياً- أهمية الشمول المالي في دفع عجلة التنمية المستدامة

للشمول المالي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدرجته المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات، ضمن جدول أعمالها الخاص وأولوياتها الرئيسية، وأظهرت الدراسات بأن هنالك ارتباطا قويا بين الشمول المالي والتنمية المستدامة وانه ينجز سبعة من أهداف التنمية المستدامة؛ فالشمول المالي يعد أداة أساسية في الحد من الفقر والبطالة وعدم المساواة. وهذا يتضح من أهدافه المتمثلة في حصول كافة شرائح المجتمع على المنتجات والخدمات المالية وإزالة العقبات أمامهم عبر خفض التكاليف من خلال تبني التكنولوجيا المالية، وهو ما يؤدي إلى سلامة النظام المالي وتحقيق الهدف المتمثل في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. يضاف إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ونشر الوعي والتثقيف المالي. وهذا كله يصب، في النهاية، في تحقيق جهود التنمية المستدامة.

وللشمول المالي أثاره الاجتماعية كذلك؛ فهو يهتم بمحدودي الدخل والفئات الأخرى كالمرأة والشباب واللاجئين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عبر محاولة دمجهم ونقلهم من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال تقديم خدمات مالية تناسب احتياجاتهم ورغباتهم، وهذا يرتد إيجابا على زيادة فرص العمل والحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص وبالتالي القضاء على الفقر وهذه أهداف إسلامية بامتياز.

والشمول المالي الرقمي يوفر آلية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. فالحصول على التمويل من المؤسسات المالية الرسمية أبرز تحديات هذه المشاريع، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجمل التمويل المصرفي في الدول العربية لا تتعدى 9.7 %، ولقلة مصادر التمويل آثار سلبية على نمو العمالة بشكل عام لأن هذه المشاريع تميل إلى أن تكون أكثر كثافة في العمل[20].

وقد يسهم الشمول المالي الرقمي في البرامج الاجتماعية مثل وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان وهو ما ينعكس على جهود التنمية المستدامة وتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر[21].

كما تكمن أهميته في كونه وسيلة توفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية التوفير للمستقبل والحصول على الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، ويمكن أن يشمل أيضًا تزويد الأسر الفقيرة بالفرص لبناء المدخرات، والقيام بالاستثمارات والحصول على الائتمان وزيادة الإنفاق على الضروريات. فبعد تزويد البائعين بالأسواق في كينيا، لاسيما النساء، بحسابات ادخار مجانية، ازدادت مدخراتهم واستثماراتهم في مشاريعهم بواقع 60 في المائة، وارتفع إنفاق الأسر التي تعولها النساء في نيبال على الأغذية بنسبة 15 % وعلى التعليم بنسبة 20 % [22].

وللشمول المالي أهمية في النمو الاقتصادي والاستقرار المالي؛ وهذا عبر إدماج كافة شرائح المجتمع في النظام المالي وحمايتهم. فالنظام الشامل يؤدي إلى تنوع مصادر الودائع ويخفف من تركزها فيخلق، بالتالي، قاعدة ودائع مستقرة، ويحسن السيولة؛ فمن خلال الزيادة الكبيرة في عدد المدخرين الصغار بفعل الشمول المالي يزيد في حجم واستقرار قاعدة الودائع في البنوك والتي من شأنها تقليص اعتماد البنوك على المصادر "غير الأساسية" للتمويل، وهي مصادر عادة ما تكون أكثر تقلبًا خلال الأزمة، وبالتالي الحد من المخاطر النظامية ومخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والحد من مخاطر الانتكاسة [23].

ولعل أبرز ما يبادر في ذهن الباحث هنا هو أن تفعيل فريضة الزكاة وأدوات إعادة توزيع الدخل والثروات والوقف الإسلامي. هي من أفضل المبادرات التي تعزز جهود التنمية المستدامة وبالذات الهدف رقم 1 منها وهو القضاء على الفقر.. فهذه أدوات لها مفعول حقيقي في تحقيق هدف القضاء على الفقر وتحقيق المساواة وعلاج البطالة ومساعدة اللاجئين!!

ثالثاً- المحاور الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي

توجد أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، وهي[24]:

1- تطوير البنية التحتية المالية: وتمثل البنية التحتية إحدى أهم الركائز لتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة فرص الوصول للخدمات المالية وتقديم خدمات ذات كلفة أقل وفاعلية أكبر، ويتم هذا من خلال بناء البنية التشريعية الملائمة، وتبني التكنولوجيا بهدف تطوير الخدمات المالية الرقمية ونظم الدفع والتسوية.

2- حماية المستهلك: وخاصة مع تطور الخدمات المالية وتحولها للخدمات الرقمية مما يهيئ الفرصة لمزيد من المخاطر التي من الممكن أن تواجه المنظمة والمستهلك معا. فالمخاطر المصاحبة للتمويل الرقمي كبيرة ولا يستهان بها منها انتهاك خصوصية العميل ومشاركة بياناته الخاصة والجرائم الإلكترونية المتعلقة بحسابات العميل فضلا عن الهجمات السيبرانية والتي كثيرا ما تتعرض لها المؤسسات المالية؛ فتؤدي إلى وقوع خسائر فادحة وربما تؤدي إلى إفلاسها مما يؤثر سلبا على المؤسسة من حيث سمعتها وكذلك فقدان الثقة بها. لهذا، فمن الواجب على الجهات المسؤولة الاهتمام بتطبيق القواعد والمبادئ الدولية بهدف حماية المستهلك المالي والعمل على زيادة ثقته بالجهاز المصرفي والمالي.

3- تقديم خدمات ومنتجات متطورة تلبي احتياجات جميع الفئات: ويعتبر هذا حجر الأساس في الشمول المالي عبر تيسر الحصول والوصول إلى الخدمات المالية لمن يحتاجها من خلال تصميم خدمات ومنتجات تستهدف كافة الفئات وتكون ذات أسعار منخفضة ومنافسة وتتمتع بالجودة العالية وسهولة الاستخدام.

4- التثقيف المالي: ويهدف إلى إيجاد مجتمع مثقف ماليا يعرف حقوقه وواجباته ويحمي نفسه من المخاطر التي قد تواجهه عبر زيادة درجات الوعي المالي لديه مما ينتج عنه قرارات استثمارية ومالية سليمة. وكذلك تمكين غير المشمولين بالمعرفة حول كيفية استخدام الخدمات الرقمية والتقنية الرقمية. وفي هذا المجال يتعين على المؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل على توعية العميل بالخاطر المحتملة وكيفية مواجهتها عبر نشرات توعويه وإتباع تعليمات معينة من حيث التعامل مع الخدمات الرقمية الحديثة.

المحور الثالث: التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي الرقمي

بات موضوع الشمول المالي وتعزيزه من الأولويات الرئيسة في هذا العصر، ولهذا برزت العديد من المبادرات لتعزيره. ولعل من أبرزها الشمول المالي الرقمي عبر مواكبته للتطورات التكنولوجية الحديثة وتعميم الخدمات المالية الرقمية. من هنا، سيجري التركيز في هذا المحور

على أهمية التكنولوجيا للشمول المالي بالإضافة إلى واقع ودور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي.

أولاً- أهمية التكنولوجيا المالية للشمول المالي

كمجال رئيسي للابتكار المالي، تتمتع التكنولوجيا المالية Fintechبإمكانات كبيرة لتوسيع تقديم الخدمات المالية الأساسية وبطرق تنافس الخدمات المالية التقليدية، من خلال توفير بيئة مريحة وآمنة للجمهور عامة ولا سيما الفقراء. وتتميز هذه التكنولوجيا بالسرعة وانخفاض التكلفة من خلال ابتكار وإعادة هيكلة الخدمات المالية وتقديم الحلول الرقمية كالتي تدعم الهواتف المحمولة، ونماذج النقود الإلكترونية، ومنصات الدفع الرقمي والمعاملات الرقمية وتحويل الأموال والإقراض من نظير إلى نظير والتمويل الجماعي. فهذه أمثلة على التطبيقات التي تستخدمها المؤسسات المالية كجزء من استراتيجيتها لاختراق وإرضاء المستهلك غير المصرفي[25].

علاوة على ذلك فإن الاستخدام الصحيح لخدمات التمويل الرقمي الحالية سيكون بمثابة أدوات قوية لتحقيق الشمول المالي من خلال ما يعرف **بالشمول المالي الرقمي Digital Financial Inclusion** والذي يعرف بأنه "استخدام الخدمات المالية الرقمية وترويجها من أجل تعزيز الشمول المالي"[26].

وبحسب البنك الدولي والإسكوا[27]، تؤثر التكنولوجيا المالية في الشمول المالي. ففي تنزانيا، زادت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، من 17.3% عام 2011 إلى 39.8% عام 2014. وفي العالم العربي، ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية، إما الدفع وإما الاستلام، من 20 % عام 2014 إلى نحو 26 % عام 2017. ومع هذا فهي لا زالت الأدنى عالمياً. وهذا بفضل الخدمات المالية الرقمية ودفع الحكومات الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية وكذلك نظام تحديد الهوية الرقمية والتي هي مهمة جداً في الشمول المالي الرقمي لما لها من دور في تسهيل فتح الحساب دون الاضطرار للحضور شخصياً. وهناك بعض المبادرات العربية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي، ومنها الدرهم الإلكتروني ومحفظة الإمارات الرقمية في دولة الإمارات العربية و"ساما" للمدفوعات الرقمية في السعودية وبرنامج BenefitPay في البحرين.

ثانياً- التمويل الإسلامي واقعه ودوره في تعزيز الشمول المالي

حققت صناعة التمويل الإسلامي إنجازات كبيرة في الفترة الأخيرة، على الرغم من قصر عمرها مقارنة بالمصارف التقليدية إذ استحوذت على حصة جيدة في السوق؛ وهذا ما بدا واضحاً من النمو المتتالي لأصول التمويل الإسلامي، فقد تزايدت بشكل واضح في السنوات

الأخيرة، من 1.760 عام 2012 إلى نحو2.200 تريليون دولار أمريكي عام 2015 وصولاً إلى 2.524نهاية عام 2018 وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

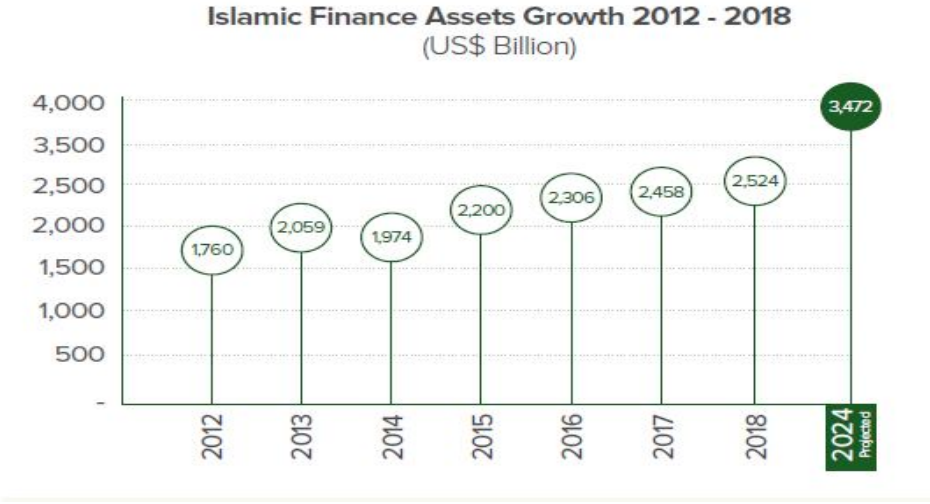

الشكل رقم (1): النمو في أصول التمويل الإسلامي 2012-2018.

Source: ICD -REFINITIV, Islamic Finance Development Report 2019. Shifting Dynamics. 2019. p 8.

وبحسب تقدير "مؤسسة ICD" وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإنه يتوقع أن تنمو أصول التمويل الإسلامي لتصل إلى 3.472 تريليون دولار في العام 2024، وهو ما يشير إلى أن هناك أفاق واعدة لصناعة التمويل الإسلامي.

أما فيما يتعلق بأصول التمويل الإسلامي فإنها توزعت على خمسة قطاعات، وهي المصارف الإسلامية التي استولت على النسبة الأكبر من الأصول وبواقع 70% منتشرة في 72 دولة حول العالم وبعدد 520 مصرفا إسلاميا. يليها الصكوك الإسلامية بنسبة 18%. وتتوزع النسب الباقية على 1) المؤسسات المالية الأخرى و2) الصناديق الاستثمارية، و3) قطاع التكافل (التأمين الإسلامي) بنسبة 6 %، 4% و2 %، على التوالي، كما هو موضح في الشكل الآتي:

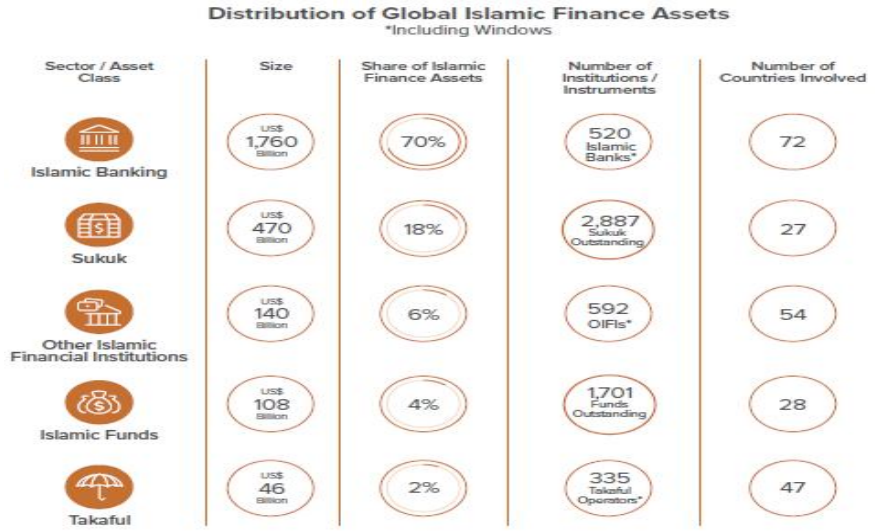

الشكل رقم (2): توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب القطاعات لعام 2018.

Source: ICD -REFINITIV, 2019. p. 24.

وعلى الرغم مما حققته صناعة التمويل الإسلامي إلا أن أصولها ما زالت تمثل نسبة قليلة من السوق المالية العالمية.

واذا أردنا النظر إلى واقع الشمول المالي فهناك معضلة في النظام المالي العالمي تتمثل في النسبة الكبيرة من المحرومين من الخدمات المالية والمصرفية. فبناء على دراسات البنك الدولي[28] فإن ما يقارب 25 % من الأفراد البالغين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يملكون حسابات رسمية فقط، مقابل 57 % في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وهذا يبين لنا بأن هناك نسبة كبيرة من المجتمع لا تزال لا تملك حسابات في مؤسسات رسمية وكما ذكرنا سابقاً مما ينعكس سلبا على الاقتصاد.

والشكل رقم 3 يظهر نسبة الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية رسمية في الدول وتحسنه في العام 2017 مقارنة بالعام 2014 و2011، ويرجع هذا التحسن بفضل الاستراتيجيات التي وضعتها الجهات المعنية بالتنمية وبالمشاركة مع المصارف المركزية، حينما أدركت حجم المشكلة التي تواجه القطاع المالي وأن نسبة كبيرة من المجتمع مستبعدة ماليا؛ مما حدا بالدول إلى وضع هدف واستراتيجية تهدف إلى تقليل نسبة المستبعدين مالياً وهذا لتسخير الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن أبرز الاستراتيجيات المتبعة هو تعميم الخدمات المالية الرقمية وأنظمة الدفع الرقمي، مما كان له الأثر في زيادة نسبة الشمول المالي فقد أثبت الدراسات أن عدد الحسابات التي فتحت ما بين عامي 2014و2017 بلغت 515 مليون حساب[29].

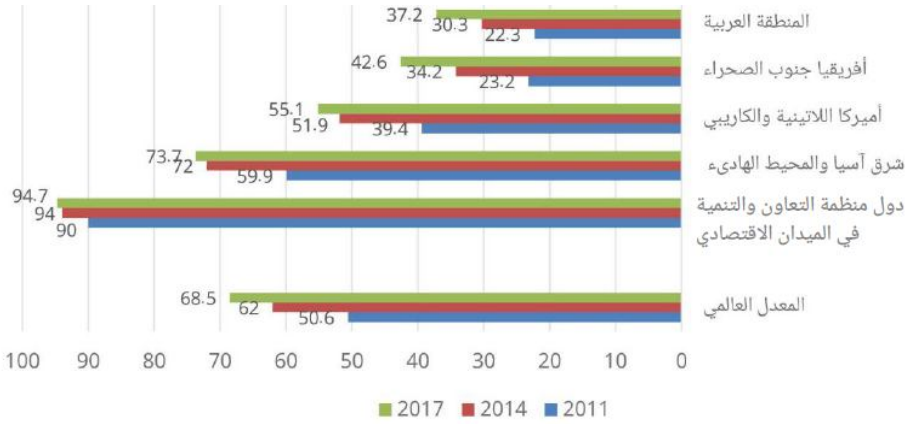

الشكل رقم (3): مقارنة إقليمية لنسب مالكي حسابات مالية من البالغين.

المصدر: الإسكوا، بناء على تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، 2017، ص 51.

ويلاحظ من الشكل أن نسبة الشمول المالي ما بين الأقاليم متفاوتة، وهناك فوارق كبيرة ما بين الدول النامية والدول مرتفعة الدخل وهو يظهر، مثلا، عند مقارنة الدول العربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء، التي تسجل أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، مع دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المرتفعة الدخل). فحتى مع تحسن هذه النسب إلا أنها لم تتجاوز 42.6%. وهذا يشير إلى خلل في النظام المالي وإلى غياب العدالة في توزيع الدخل والثروات !!

ولتفسير هذا الخلل وزيادة نسبة الشمول المالي فقد قام البنك الدولي بعمل استطلاع حول أسباب الاستبعاد المالي وسوف نناقشها تباعاً، وكما هو واضح من الجدول (رقم (1)):

جدول 1: أسباب عدم تملك حسابات في مؤسسات رسمية

أسباب عدم الاندماج في القطاع المالي	نسبة % البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	نسبة % الدول غير الأعضاء في المنظمة
أسباب دينية	7	4
بعد المسافة	23	19
التكلفة المرتفعة للحساب	29	23
نقص الوثائق	22	16
عدم الثقة في المؤسسات المالية	13	13
نقص المال	75	61
تملك فرد من العائلة لحساب	11	28

المصدر: الباحثة، بناء على تقرير (World Bank. Global financial development report 2014, p. 36).

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 11

ونلاحظ من الجدول السابق أن هناك أسبابا متعددة لعدم تملك الحسابات، من أولها **الأسباب الدينية.** فهناك % 7 من سكان الدول الإسلامية والعربية و% 4 من سكان الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لا يتعاملون مع المؤسسات الرسمية، واذا أخذنا بعين الاعتبار العامل الديني، فمنتجات وخدمات التمويل الإسلامي تعد بديلا قوياً للمؤسسات المالية القائمة على الفائدة الربوية والمتاجرة في الديون والمضاربات العقيمة والتحوط، فتلك المؤسسات لا تستطيع الوصول لهذه الفئة، وهو ما يهيئ الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لجذبهم ودمجهم في نظام التمويل الإسلامي. والجدول الآتي يظهر نسب الأشخاص الذين قاموا بأقصاء أنفسهم من الخدمات المصرفية في بعض الدول الإسلامية بسبب عامل التدين:

جدول 2: التدين والشمول المالي لسنة 2011:

الدولة	نسبة التدين	الحساب في مؤسسة مالية رسمية (٪، سنة 15 وما فوق)	الأفراد البالغين بدون حساب لأسباب دينية (٪، سنة 15 وما فوق)
العراق	84	10.6	25.6
الأردن	-	25.5	11.3
المغرب	97	39.1	26.8
قطر	95	65.9	11.6
السعودية	93	46.4	24.1
تونس	93	32.2	26.8
فلسطين	93	19.4	26.7
جيبوتي	98	12.3	22.8
تركيا	82	57.6	7.9
الإمارات	91	59.7	3.2
مصر	97	9.7	2.9

المصدر: الباحثة، بناء على تقرير (World bank , 2014, p. 174).

يشير الجدول إلى نسب الذين لا يملكون حسابات لأسباب دينية، وهي متفاوتة بين الدول. فمثلاً، بلغت النسبة في تونس والمغرب 26% بينما كانت في الأردن 11.3 وقطر 11.6؛ ويعكس هذا الجدول أهمية التمويل الإسلامي من حيث تقديمه قيمة مضافة للشمول المالي عبر دمج هذه الفئات من خلال صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وتقاسم المخاطر. ويمكن لهذه الأدوات التمويلية أن تقدم وبحسب صحيفة الشرق الأوسط[30] التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11 16

على التمويل، فضلا عن الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لهذه الفئات؛ وهنا تبرز أهميه مواكبة التطورات والابتكار لنظام التمويل الإسلامي.

وتكمن أهمية التمويل الإسلامي أو المذهب الاقتصادي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بشكل كبير وحقيقي وكما ذكرنا سابقاً، من خلال الأدوات التي تعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل كالزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، فمن شأن هذه الأدوات أن تستهدف فئة الميسورين الذين عبروا عن **سبب نقص** المال وذلك في سبيل القضاء على الفقر والبطالة، وهذا السبب كان الأبرز في عدم تملك حساب، واستحوذ على نسبة 75 و61 %. فتملك حسابات رسمية يحتاج إلى تمكين الفقير وإعطاؤه المال في حالة العجز من أموال الزكاة وكفاية عامه، وأدوات الحرفة والأصول الإنتاجية في حالة القدرة على العمل وهنا تؤثر الزكاة في الطلب الاستثماري والقضاء على البطالة مما ينعكس بدوره على أن يصبح الفقير منتجا وبالتالي يتملك حسابا في مؤسسة رسمية.

ومن حيث عدم الثقة في النظام المالي، الذي استحوذ على نسبة 13 % كما يبين الجدول رقم (1)، فالمصارف الإسلامية أثبتت جدارتها ومصداقيتها في الأزمات العالمية ومنها أزمة سنة 2008 وأنها في حرز من مسبباتها، وهذا على خلاف التمويل التقليدي الذي لم يستطع الصمود بوجه الأزمة، بشهادة الكثيرين من أنصار النظام الرأسمالي. ومن الأمثلة على ذلك شهادة رولان لاسكين، "رئيس تحرير صحيفة "لجورنال دي فاينانس" في مقاله بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟" إذ طالب بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد للأزمة المالية التي تهز العالم!!" ومثله بوفيس فانسون، رئيس تحرير مجلة "تشالينجر" حين عاتب القائمين على المصارف التقليدية لتعاملهم بالفائدة مما أدى إلى حدوث الكوارث والأزمات الاقتصادية [31]. واذا ما نظرنا إلى الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإسلامي وضوابطه وأحكامه المتعلقة بالمعاملات المالية ونظامه النقدي لتبين لنا كم هو بعيد عن أسباب ومهيآت الأزمات المالية. وبهذا يكون محل ثقة للعملاء الذين اهتزت ثقتهم في النظام المالي.

واذا ما أخذنا **عامل المسافة والبعد**، الذي احتل نسبة 23 و19 كما هو موضح أعلاه، نقول بأن التمويل الرقمي، وكما أشرنا سابقاً، يتمتع بمزايا طبيعية في حل هذه المشكلة في ضوء خصائصه مثل الراحة وتقديم الخدمات المالية كافة عن بعد وبسهولة ويسر ودون الحاجة لزيادة موقع المصرف عبر القنوات الرقمية التي جعلت من الممكن القيام بأغلبية العمليات المصرفية في المنزل وبراحة تامة وعملت على تسهيل وصولها إلى القرى والمناطق البعيدة عن أفرع المصارف. وهذا ما أكده Ozili[32] حين أكد أهمية الخدمات المالية الرقمية في تحسين الوصول إلى التمويل

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 11

من قبل عملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين يستصعبون الوصول إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب شبكات النقل الضعيفة وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية.

وبالنسبة لعامل التكلفة المرتفعة للحساب فقد كانت نسبتها 29 % في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و23 % في الدول غير الأعضاء، وهي نسبة ليست بقليلة وتعتبر من الأسباب الهامة التي جاء التمويل الرقمي واستراتيجية الشمول المالي لتحلها؛ فمن أهم إنجازات البنوك المركزية لزيادة نسبة الشمول المالي هو الرصيد الأساسي الذي أتاح لكل شخص أن يفتح حسابا في القطاع المصرفي دون حد أدنى للحساب ودون أي تكاليف تذكر، بهدف تشجيع الفئات المستبعدة التي لا تملك حسابا مصرفيا بسبب التكاليف المرتفعة. وكذلك الحال بالنسبة للتمويل الرقمي والذي يلعب دورًا فاعلاً ومهمًا في خفض التكلفة عبر تسخير التقنيات الرقمية والتي تعمل على خفض التكاليف للمصرف والعميل معاً، وهو ما يجعل منه الحل لمعضلة التكلفة المرتفعة للحساب.

كل هذا جعل من التمويل الإسلامي الرقمي أداة مهمة وركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي عالمياً ومحلياً من خلال استحواذ تلك النسبة من الأفراد العازفين عن المصارف لأسباب متعددة، وذلك عبر صيغ التمويل الإسلامية وتقديم خدمات مالية رقمية ومنتجات رقمية متوافقة مع حاجات العملاء، ومع الضوابط الشرعية، فضلا عن تحسن إمكانية وصولهم إلى التمويل المطلوب. وقد أثبتت دراسة قامت بها شركة "إرنست أند يونغ" أن المنتجات المتوافقة مع الشريعة بإمكانها عبر توظيف التكنولوجيا من استقطاب 150 مليون شخص من الأفراد المستبعدين من الخدمات المصرفية في السنوات القادمة[33]، فضلا عن اعتباره ركناً أساسيا في برامج الشمول المالي من قبل صانعي القرار، وقد أقر البنك الدولي في الدور الكبير للمصارف الإسلامية في زيادة نسبة الشمول المالي عالمياً، وهذا ما أكده تقريره في عام 2014 حول الشمول المالي.

الخاتمة:

وهكذا، توصلت الدراسة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وتحليل التقارير الدولية حول المالية الإسلامية بأن للتمويل الإسلامي الرقمي تأثيرا كبيرا في الشمول المالي من جانبين؛ أولهما، يمكنه بالمشاركة مع شركات التكنولوجيا المالية Fintech تقديم الخدمات المالية الرقمية، أو ما يسمى بالشمول المالي الرقمي، لتشجيع الفئات المستبعدة على المشاركة في القطاع المالي الرسمي عبر القنوات الرقمية. وينبغي أن تكون التكلفة معقولة، وثانيهما عبر صيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة والمضاربة وأدوات توزيع الدخل والثروة، فيتحقق بذلك الهدف المتمثل في زيادة نسبة الشمول المالي في المجتمع. ويُستنتج أن التنمية الاقتصادية رحلة طويلة، لكن

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11 18

التمويل الرقمي والشمول المالي يمثلان بالتأكيد حافزا لتحقيقها، عبر الاهتمام بالفئات المستبعدة مثل المرأة والفقراء والشباب وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.

وفيما يلي توصيات البحث للمؤسسات المالية الإسلامية:

- أن تضع سياسات تمكن من تعزيز الشمول المالي من خلال توجيه نسبة من التمويل إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لما له من أثر كبير في خلق فرص العمل وتعزيز جهود التنمية عن طريق التخفيف من حدة الفقر؛ فهذه المشاريع تعتبر المحرك الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي.
- أن تبتكر منتجات تمويلية إسلامية وخدمات مالية تراعي قدرات كافة شرائح المجتمع، على أن تكون مناسبة من حيث التكلفة وتوفير تمويل معقول التكلفة للشباب والنساء والفئات المهمشة لتمكينهم ومكافحة الفقر والبطالة ليتحولوا بذلك لمنتجين لا لعاطلين عن العمل.
- أن تحمي وتثقف المستهلك مالياً، من خلال تطوير أنظمة الأمن المعلوماتي، فكما للتكنولوجيا والتمويل الرقمي من إيجابيات كذلك له سلبيات منها تعرض المستهلك للاحتيال المالي والهجمات السيبرانية وانتهاك خصوصيته.
- أن تضع أنظمة متطورة للمدفوعات، وتنشئ بنية تحتية ملائمة لتوفير التمويل لجميع المواقع الجغرافية وخاصة المناطق الريفية والنائية، حتى تضمن استفادة جميع فئات المجتمع من التمويل الرقمي.

والحمد لله رب العالمين،،

الهوامش

(1) Ahmad, N. W., Bahari, N. F., & Rirain, N. The Impact of Digital Finance on Financial Inclusion, Proceeding of the 6th International Conference on Management and Muamalah 2019 (ICoMM 2019) e-ISBN: 978-967-2122-74-6. P.309.

(2) Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. 2016. Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. USA: McKinsey Global Institute. September, https://www.mckinsey.com/.

(3) Dara, N. R. 2018. The global digital financial services: A critical review to achieve for digital economy in emerging markets. *International Research Journal of Human Resources and Social Sciences*, 5(1): p. 144.

(4) Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. 2017. Digital Finance and FinTech: Current Research and Future Research Directions. Journal of Business Economics, 87(5): 537-580.

(5) الإسكوا.2019. نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية: 2019 آفاق عالمية وتوجهات إقليمية. الأمم المتحدة. https://www.unescwa.org/ar/publications/.

(6) Venet, B. 2019. FinTech and financial inclusion. In A Research Agenda for Financial Inclusion and Microfinance. Edward Elgar Publishing. p. 4.

(7) Suparna, M. 2020. Impact of Digital finance on financial Inclusion. Our Heritage, 68(30). P. 6696.

(8) Suparna, 2020. P. 6696.

(9) Ozili, P. K. 2018. Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4). P. 333.

(10) Pawar, J. K. (2020, February 14-15). Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. paper presented at International Conference On Global Economic Slowdowns: India's Preparedness to Meet the Emerging Challenges. Our Heritage (UGC Care Journal), 68(36). P. 1.

(11) البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، 2017،
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR.pdf

(12) Ozili, 2018.

(13) Ozili, 2018.

(14) Manyika, et al. 2016.

(15) Dara, 2018.

(16) Jimoh, A. T., Shittu, A. T., & Attah, J. A. 2019. Impact of Financial Inclusion on Performance of Banks in Nigeria. Fountain University Osogbo Journal of Management (FUOJM), 4(3): 84 – 96.

(17) صندوق النقد العربي، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،1- 54، https://www.amf.org.ae/sites/default/

(18) صندوق النقد العربي، 2015، ص 2.

(19) شنبي, صورية، وبن لخضر, السعيد، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(2)، 2018، ص 107.

(20) عبيد, رامي يوسف، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، صندوق *النقد العربي*، 1- 74، 2019. https://www.amf.org.ae/.

(21) صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، 1-16، 2017، ص 22، https://www.amf.org.ae/.

(22) البنك الدولي، 2017.

(23) غربي، عبد الحليم عمار، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، *مجلة بيت المشورة*، (10), 2019، ص 28.

(24) صندوق النقد العربي، 2017. ص 7.

(25) Abbasi, T., & Weigand, H. 2017. The impact of digital financial services on firm's performance: A literature review. arXiv preprint arXiv:1705.10294, https://arxiv.org/pdf/1705.10294.pdf.

(26) الإسكوا، 2019، ص 45.

(27) الإسكوا، 2019، مرجع سابق.

(28) World Bank. 2014. Global financial development report 2014: Financial inclusion. Washington, DC: World Bank Publications. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238.

(29) الإسكوا، 2019، مرجع سابق.

(30) المصرفية الإسلامية تنتهز فرصة انتشار مفهوم «الشمول المالي» للتوسع دوليا (2014, سبتمبر) صحيفة الشرق الأوسط, تم الاسترجاع من موقع https://aawsat.com/home/article/176676.

(31) السبهاني، عبد الجبار، **مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية**، إربد، الأردن، 2016، ص 287.

(32) Ozili, 2018.

(33) غربي، عبد الحليم عمار، 2019، مرجع سابق، ص 84.

قائمة المصادر والمراجع:

الإسكوا، نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية، (2019)، **آفاق عالمية وتوجهات إقليمية**، الأمم المتحدة، 2019، https://www.unescwa.org/ar/publications/.

البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، (2017)، **قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية**، 2017،

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR.pdf.

السبهاني، عبد الجبار، (2016)، **مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية**، ط 1. إربد: الأردن.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 22 [2021], Iss. 2, Art. 11

شنبي، صورية؛ وبن لخضر، السعيد، (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، 3 (2)، 104- 129.

صندوق النقد العربي، (2017)، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، 1-16، https://www.amf.org.ae/.

صندوق النقد العربي، (2015)، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 1- 54. https://www.amf.org.ae/sites/default/.

عبيد، رامي يوسف، (2019)، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، **صندوق النقد العربي**، 1- 74، https://www.amf.org.ae/.

غربي، عبد الحليم عمار، (2019)، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، **مجلة بيت المشورة**، (10)، 25-99.

المصرفية الإسلامية تنتهز فرصة انتشار مفهوم «الشمول المالي» للتوسع دوليا (2014، سبتمبر) صحيفة الشرق الأوسط، تم الاسترجاع من موقع:

https://aawsat.com/home/article/176676.

المراجع الأجنبية:

Abbasi, T., & Weigand, H. (2017). *The impact of digital financial services on firm's performance: A literature review*. arXiv preprint arXiv:1705.10294, https://arxiv.org/pdf/1705.10294.pdf

Ahmad, N. W., Bahari, N. F., & Rirain, N. The Impact of Digital Finance on Financial Inclusion. *Proceeding of the 6th International Conference on Management and Muamalah 2019 (ICoMM 2019) e-ISBN: 978-967-2122-74-6.*

Dara, N. R. (2018). The global digital financial services: A critical review to achieve for digital economy in emerging markets. *International Research Journal of Human Resources and Social Sciences*, 5(1), 141-163.

Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: Current Research and Future Research Directions. *Journal of Business Economics*, 87(5), 537-580.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol22/iss2/11 22

ICD -REFINITIV, Islamic Finance Development Report 2019. Shifting Dynamics. 2019,

https://icdps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf

Jimoh, A. T., Shittu, A. T., & Attah, J. A. (2019). Impact of Financial Inclusion on Performance of Banks in Nigeria. *Fountain University Osogbo Journal of Management (FUOJM)*, 4(3), 84 – 96.

Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. USA: McKinsey Global Institute. September, https://www.mckinsey.com/.

Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329-340.

Pawar, J. K. (2020, February 14-15). Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. paper presented at International Conference On Global Economic Slowdowns: India's Preparedness to Meet the Emerging Challenges. Our Heritage (UGC Care Journal), 68(36), 337-343.

Prema, A. A. (2020). A Study on Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. Our Heritage (*UGC Care Listed Journal*), 68(2), 529-529.

Suparna, M. (2020). Impact of Digital finance on financial Inclusion. Our Heritage, 68(30), 6689-6698.

Venet, B. (2019). FinTech and financial inclusion. In A Research Agenda for Financial Inclusion and Microfinance. Edward Elgar Publishing. p. 162-172. hal-02294648

World Bank. (2014). Global financial development report 2014: Financial inclusion. Washington, DC: World Bank Publications. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238.

List of Sources and References:

Abbasi, T., & Weigand, H. (2017). The impact of digital financial services on firm's performance: A literature review. arXiv preprint arXiv:1705.10294, https://arxiv.org/pdf/1705.10294.pdf.

Ahmad, N. W., Bahari, N. F., & Rirain, N. The Impact of Digital Finance on Financial Inclusion. *Proceeding of the 6th International Conference on Management and Muamalah 2019 (ICoMM 2019) e-ISBN: 978-967-2122-74-6*.

Almasrifia Al'iislamia Tantahiz Fursat Aintishar Mafhum <<Alshumul Almali>> Liltawasue Dualiana (2014) Sahifat Alsharq Al'awsat, Tama Aliaistirja min Mawqie, https://aawsat.com/home/article/176676.

Al-Sabhani, Abdul-Jabbar, Madkhal 'Iislamiun 'iilaa Alnazaria Aliaqtisadia Alkiliya, Edition 1. Irbid: Jordan, 2016.

Arab Monetary Fund, Mutatalabat Tabniy Astiratijia Watania Litaeziz Alshumul Almalii fi Alduwal Alearabia, Fariq Aleamal Al'iiqlimii Litaeziz Alshumul Almalii fi Alduwal Alearabia, 2015, -1 54, https://www.amf.org.ae/sites/default/.

Arab Monetary Fund, Nashrat Taerifia Hawl Mafahim Alshumul Almali, 2017, 1-16, https://www.amf.org.ae/.

Dara, N. R. (2018). The global digital financial services: A critical review to achieve for digital economy in emerging markets. *International Research Journal of Human Resources and Social Sciences*, 5(1), 141-163.

ESCWA, Nashrat Altiknulujia min 'Ajl Altanmia fi Almintaqa Alearabia: 2019 Afaq Alamia Watawajuhat Al'umam, United nations, 2019, https://www.unescwa.org/ar/publications/.

Gharbi, Abdel Halim Ammar, Fajwat Alshumul Almali Walmasrafi fi Alaiqtisadat Alearabia mae 'Iisharat khasa lilqitae Almasrifii Al'iislamii Alearabii, Majalat Bayt Almashura, (10), 2019, 25 -99.

Gomber, P., Koch, J. A., & Siering, M. (2017). Digital Finance and FinTech: Current Research and Future Research Directions. *Journal of Business Economics*, 87(5), 537-580.

ICD -REFINITIV, Islamic Finance Development Report 2019. Shifting Dynamics, 2019, https://icdps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital157460509 4_7214.pdf.

Jimoh, A. T., Shittu, A. T., & Attah, J. A. (2019). Impact of Financial Inclusion on Performance of Banks in Nigeria. *Fountain University Osogbo Journal of Management (FUOJM)*, 4(3), 84 – 96.

Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies. USA: McKinsey Global Institute. September, https://www.mckinsey.com/.

Obaid, Rami Youssef, 'Athar Alkhadmat Almalia Al'iislamia alaa Alshumul Almalii fi Arab countries, Arab Monetary Fund, 2019, -1 74, https://www.amf.org.ae/.

Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329-340.

Pawar, J. K. (2020, February 14-15). Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. paper presented at International Conference On Global Economic Slowdowns: India's Preparedness to Meet the Emerging Challenges. Our Heritage (UGC Care Journal), 68(36), 337-343.

Prema, A. A. (2020). A Study on Digital Finance and its Impact on Financial Inclusion. Our Heritage (*UGC Care Listed Journal*), 68(2), 529-529.

Shanbei, Suria; and Bin Lakhdar, Al-Saeed, 'Ahamiyat Alshumul Almalii fi Tahqiq Altanmia, Majalat Albuhuth fi Aleulum Almalia Walmuhasabia, 3(2), 2018, 104- 129.

Suparna, M. (2020). Impact of Digital finance on financial Inclusion. Our Heritage, 68(30), 6689-6698.

The World Bank, Qaeidat Bayanat Almuashir Alealamii Lilshumul Almalii 2017: Qias Mustawaa Alshumul Almalii Wathawrat Altiknulujya Almalia, 2017, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29510/211259ovAR.pdf.

Venet, B. (2019). FinTech and financial inclusion. In A Research Agenda for Financial Inclusion and Microfinance. Edward Elgar Publishing. p. 162-172. hal-02294648.

World Bank. (2014). Global financial development report 2014: Financial inclusion. Washington, DC: World Bank Publications. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238.